استراتيجية الإكراه: تحرير الكويت

مرضي الخالدي
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

مقدمة

بعد تحرير الكويت في 1991/2/26 أخذت مجموعة من المهتمين بدراسة العلاقات الدولية والعلوم السياسية في البحث عن الإطار النظري الذي يلائم المراحل المختلفة لعملية تحرير الكويت لتكون ضمن نظام نظري واحد. وهذه تعد إحدى المحاولات الأكاديمية التي عايشت مراحل الغزو منذ الثاني من أغسطس عام 1990 بكل مفرداته إلى يوم التحرير.

إن عملية تحرير الكويت لم تأت من فراغ بل كان لتضافر الجهود السياسية والعسكرية الأثر المتميز للإسراع بتخليص دولة عضو في المجتمع الدولي بجميع محافله من براثن الاحتلال، لقد كانت دولة الكويت سباقة في فهم اللعبة السياسية لقضية الاحتلال على الرغم من محاولات بعض الأطراف العربية والدولية في تذويبها لتصبح ضمن مفردات التاريخ. إن لجوء الكويت إلى الأمم المتحدة منذ اليوم الأول للغزو في 2 أغسطس 1991 والنجاح في استصدار القرار رقم 660 الذي نص على: «إن مجلس الأمن يدين الغزو العراقي للكويت ويطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية»[1]، وكذلك القرارات اللاحقة له والتي أعطت هذه القضية بعداً دولياً مكن من سرعة توحيد الجهود الدولية لتبدأ عملية التحرير ضمن إطار قسري أو بما يسمى في مفاهيم العلاقات الدولية باستراتيجية دبلوماسية الإكراه "Coercive Diplomacy Strategy". إن استراتيجية دبلوماسية الإكراه تقوم على «التهديد أو استخدام القوة لدفع الخصم إلى القيام بفعل أو اتخاذ موقف برضاه بدلا من إجباره بالقوة المادية المباشرة على القيام به أو منعه من القيام به» (Graig & George, 1983: 189)، أو بمعنى آخر أن دبلوماسية الإكراه ما هي إلا محاولة لحث دولة على الإحجام عن تصرف ما سوف يخلق لها ضغطاً إكراهياً خارجياً وبالتأكيد هذا الضغط غير مقبول من قبل الدولة المستهدفة حتى لو أخذ أشكالاً أخرى مثل الإكراه العسكري أو الاقتصادي أو الثقافي. . . الخ.

ولمزيد من الايضاح، فإن استراتيجية دبلوماسية الإكراه تتطلب توافر شرطين أساسيين: أولهما أنه يجب معرفة نقاط الضعف في الدولة المستهدفة أو خلق حالات ضعف بهذه الدولة من قبل الدولة أو الدول التي تطبق استراتيجية الإكراه.

أما الشرط الثاني فيكمن في إعطاء انطباع لدى الدولة المستهدفة بأن تلك الدولة أو الدول جادة في عملية الإكراه هذه وبأن لديها تصوراً كاملاً عن نقاط الضعف والقوة بتلك الدولة (المستهدفة) (Graig & Goerge, 1983: 199). ولن توقف هذه الدول إكراهها حتى تحقق هدفها المراد. وعليه فإن الإكراه في هذه الحالة يصبح جزءًا من سلوك الصراع Conflict behaviour بين الدول. أي أن الصراع يأخذ شكل التنافس حتى «يؤدي إلى تحقيق هدف معين. فالصراع ما هو إلا سلوك يؤدي إلى التأثير في الخصم. (Mitchell, 1981: 30) وسلوك الصراع في هذه الحالة يصبح ردة فعل أحد الأطراف لحث الخصم على إيقاف أو تغيير طموحاته». (Mitchell, 1981: 120)، وعليه فإن دبلوماسية الإكراه ما هي الا أحد أنواع السلوك الصراعي. (Mandel, 1986: 60).

إن استخدام الإكراه ضد الدول ما هو إلا فعل سلبي وخصوصاً عند محاولة تغيير أوضاع أو سياسات إيجابية لأن مثل هذا الاستخدام السلبي للقوة يخل بميزان القوى لصالح دول أخرى (Spanir, 1972: 159). ولكن يصبح في بعض الأحيان استخدام الإكراه شراً لا بد منه وخصوصاً عند تهديد بعض الدول لمعتقدات ومسلمات كانت سائدة في المجتمع الدولي ومقبولة في جميع تعهداته الدولية (مثل استقلال الدول أو التعدي على سيادتها). إن اللجوء إلى القوة في مثل هذه الحالات أمر مشروع حتى «تغير الدولة المستهدفة من قيمها أو معتقداتها أو تتخلى عنها» (Mandel, 1986,: 63)، وهنا يتضح الفرق بين أن تحصل على ما تريد بالقوة وبين جعل الخصم يتنازل عما تريده منه برضاه. إنه الفرق بين الفعل والتهديد (Schelling, 1966: 2)، وعلى هذا فإن استراتيجية الإكراه تقوم على الجمع بين عنصرين هما: تقديم الحافز والتهديد في آن واحد وهو ما يعبر عنه بدبلوماسية الجزرة والعصا Stick and Carrot Diplomacy (Lauren, 1972: 141) فالحافز (الجزرة) هنا يمكن أن يشجع الخصم على الاستجابة للحلول المطروحة ويقدم له عذراً عن الحرج وحفظ ماء الوجه.

من المتطلبات الأساسية لاستخدام استراتيجية الإكراه Coercion هو امتلاك الدولة أو الدول التي تنفذها المقدرة على الايذاء وكذلك على التهديد بإمكانية أن ما هو آتٍ من الإيذاء أكبر مما وقع بالفعل. (Schelling, 1966, 172)، على أنه لا يغيب عن ذهن الدول التي تستخدم هذا النوع من الاستراتيجيات، أن الإكراه دائماً يحمل

في طياته مخاطرة كبيرة لأن الدول المستهدفة عادة ما تبدي في البداية نوعاً من ردة الفعل أو المقاومة التي تكون في الغالب غير مرضية (George & Smoke, 1974: 92). وعادة ما يكون تركيز استراتيجية الإكراه على نوعين من المطالب الرئيسة والتي يمكن فرضهما على الخصم، وهي **أولا**: طلب الكف عما هو قائم بعمله أو في دور الاستعداد لتنفيذه. **ثانياً**: تغيير ما سبق له أن فعله أو إلغاء ما أنجزه فعلا. وعليه فاستراتيجية دبلوماسية الإكراه تركز على التأثير على إرادة الخصم أكثر من التركيز على إبطال إمكانياته العسكرية والاقتصادية والسياسية (Goerge et al, 1971: 18) ، ويصاحب هذا التركيز التهديد الذي يأخذ شكل التهديد اللفظي أحياناً والاستخدام الفعلي للقوة أحياناً أخرى وكذلك الضغط الإكراهي الذي يتطور ليأخذ شكل الفعل الذي من شأنه تكبيد الخصم تكاليف عالية بدرجة كبيرة جدا. وستكون هذه التكتيكات بالتأكيد مكلفة مادياً ومعنوياً ولكن يجب استمرارها حتى يرضخ الخصم لإرادة مكرهة Coercing (Thies, 1980: 9) ، لهذا فاستراتيجية الإكراه يمكن التفريق بينها وبين الاكره الخالص، لأنها توظف المساومة والتفاوض للوصول إلى تسوية Compromise بالإضافة إلى التهديد الإكراهي والذي يعد أحد وسائلها لتحقيق الأهداف المرجوة. (Goerge et al, 1971: 132). فدبلوماسية الإكراه تتميز بالإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة فيما بين الدول المعنية(Mandel, 1986: 61) [2] وللخروج بالنتائج المرجوة باستخدام استراتيجية دبلوماسية الإكراه، يجب الانتقال بها من الإطار النظري إلى حيز الاستخدام الفعلي في ظل الاستعانة بوسائلها العسكرية والاقتصادية والسياسية والدعائية المختلفة. إن هذا الاستخدام الفعلي للقوة يتطلب توافر شروط أولية أو مسبقة قبل الشروع باستخدام القوة الإكراهية مباشرة. وتتمثل هذه الشروط في النقاط الثماني التالية: -

أ - وضوح الأهداف.
ب - قوة الحافز.
ج - عدم تناسق الدوافع.
د - الشعور بالإلحاح.
هـ - دعم سياسي شعبي.
و - توافر الخيار العسكري.
ز - تخوف الخصم من التصعيد.
ر - وضوح الشروط للوصول إلى تسوية.

أ - وضوح أهداف التحالف الدولي: وضوح الأهداف لاستراتيجية

دبلوماسية الإكراه يعد من الأمور الحرجة والمهمة، لأن الأهداف التي يرجى تحقيقها تكشف الخصم بدون لبس أو تمويه والتي من خلالها تسلط الضوء على دوافع الدولة المكرهة والتي تسعى لانجاح هذه الاستراتيجية، كذلك تبين مدى دوافع الخصم للمقاومة. (Goerge et al, 1971: 216). ويتمثل وضوح أهداف التحالف من اليوم الأول للغزو العراقي لدولة الكويت، حيث إنه صدر منذ الثاني من أغسطس 1990 أكثر من بيان رسمي وخطاب سياسي ومجموعة قرارات للأمم المتحدة تحدد الخطوط العريضة لأهداف دول التحالف من المجابهة مع العراق. لقد كان البيان الأمريكي السوفيتي المشترك أول بيان رسمي يصدر حول الغزو العراقي للكويت، حيث صدر صبيحة يوم الغزو بيان مشترك لوزيري الخارجية الأمريكي جيمس بيكر والسوفيتي إدوارد شيفارنادزة في موسكو يؤكد بأن «الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة يكرران نداءهما الموجه للعراق بسحب جميع قواته من الكويت دون أي شرط مسبق.. إن السيادة والاستقلال الوطني والسلطة الشرعية ووحدة التراب يجب أن تسترد وتضمن لدولة الكويت»[3]. لقد مثلت صراحة ذلك البيان الأساس للبيانات والقرارات اللاحقة التي صدرت بحق دولة الكويت في السيادة على أراضيها والاعتراف بالشرعية الكويتية بالإضافة إلى مطالبة العراق إخراج قواته والرجوع إلى الأوضاع التي كانت سائدة قبل الثاني من أغسطس 1990. هذه الفلسفة الدولية ما أكدته قرارات مجلس الأمن وخصوصاً القرار رقم 660 الذي يقرر:

> «... أنه يوجد خرق للسلم والأمن الدوليين فيما يتعلق بالغزو العراقي للكويت، وإذ يتصرف بموجب المادتين 40,39 من ميثاق الأمم المتحدة: 1 - يدين الغزو العراقي للكويت. 2 - يطالب بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط إلى المواقع التي كانت توجد فيها في الأول من أغسطس سنة 1990»[4].

وكان البيان الخاص بجمهورية مصر العربية الصادر في الثالث من أغسطس عام 1990 يطالب باتخاذ الخطوات التالية فوراً وبدون إبطاء:

«**أولاً**: انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية.

ثانياً: الكف عن محاولة تغيير نظام الحكم في الكويت بالقوة وترك الشئون الداخلية للشعب الكويتي الشقيق يقررها بإرادته الحرة وقراره المستقل» (فودة، 1991: 115).

ويمثل هذا البيان القاعدة التي على أساسها بنيت القرارات العربية اللاحقة

وخصوصاً قرارات مجلس جامعة الدول العربية الطارىء المنعقد في الثالث من أغسطس 1990في القاهرة، والذي أدان العدوان العراقي (كما سماه القرار) واستنكر سفك الدماء وتدمير المنشآت، في الفقرة الثالثة قرر «مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية لمواقعها التي كانت بها قبل الأول من أغسطس 1990» (فودة، 1991 :156). هذه الفقرة تمثل بالنسبة لدول التحالف أساس المساندة وإعطاءها الشرعية العربية إلى اتخاذ أي إجراء من شأنه تحقيق هذا الهدف والتي لا تختلف عليه تلك الدول.

إن القرار السابق لمجلس الجامعة أكد عليه كذلك ضمن قرارات مؤتمر القمة العربية الطارىء المنعقد في القاهرة في العاشر من أغسطس 1990 وكذلك تم «إدانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة التي كانت عليها قبل 1990/8/1، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي» (الهيئة العامة للاستعلامات، 1991 :382-383). وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 661 الذي يمثل القرار الثاني بحق الكويت الذي أكد في ديباجته «إذ يؤكد (مجلس الأمن) الحق الطبيعي في الدفاع عن النفس فردياً أو جماعياً، رداً على الهجوم المسلح الذي قام به العراق ضد الكويت... اتخاذ التدابير وإعادة السلطة إلى الحكومة الشرعية في الكويت»[5]. أخذت قضية احتلال العراق لدولة الكويت بعداً دولياً وعالمياً وأخذت التصريحات والبيانات السياسية تتوالى شجباً على ما قام به العراق ضد الكويت، فصدر بيان الجماعة الأوروبية في السادس من أغسطس 1990 وأتى منسجماً مع البيانات السابقة التي صدرت من معظم عواصم العالم بما فيها قرارات مجلس الأمن وخصوصاً قرار مجلس الأمن رقم 660، حيث «إن الجماعة والدول الأعضاء فيها تكرر إدانتها المطلقة للعدوان العراقي الغاشم على الكويت ومطالبتها بالانسحاب الفوري وغير المشروط لكل القوات العراقية من الأراضي الكويتية. وتؤكد مساندتها التامة للقرار رقم 660 الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وتطلب من العراق الالتزام بما تضمنه هذا القرار، وإذا لم تلتزم السلطات العراقية، فإن الجماعة والدول الأعضاء فيها ستعمل على مساندة قرار مجلس الأمن وضمان تنفيذه» (رائف، 141:1991). وفي اليوم الثامن من أغسطس صدر القرار رقم 662 عن مجلس الأمن الذي قرر أن ضم العراق للكويت ليس له أي أساس قانوني من الصحة ويعد مُلْغَى وباطلا، ويطالب العالم عدم الاعتراف بهذا الضم والامتناع عن الإتيان بأي عمل أو تعامل قد يفسر على أنه اعتراف غير مباشر

بهذا الضم. ويؤكد القرار نفسه عزمه على إنهاء الاحتلال العراقي للكويت واستعادة سيادة واستقلال الكويت ووحدته الاقليمية[6]. أما على الصعيد العربي والإسلامي فإن قرارات مؤتمر القمة العربي غير العادي الصادرة في 1990/8/10، وبيان منظمة المؤتمر الإسلامي الصادر بتاريخ 1990/8/5، أكدت الالتزام التام بقرارات مجلس الأمن الثلاثة، سابقة الذكر، وإدانة العدوان العراقي وعدم الاعتراف بالضم العراقي للأراضي الكويتية ومطالبة العراق بسحب قواته والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي.

وهكذا نرى الانسجام الكافي ما بين أطراف الشرعية الدولية في التعامل مع الغزو العراقي لدولة الكويت مما أعطى الدافعية على تأكيد أهداف التحالف الدولي بكل وضوح، ووقوفها بوجه العراق كقوة واحدة ومتماسكة على مدى السبعة أشهر التي استغرقتها فترة الاحتلال. وجدير بالذكر أنه منذ اليوم الأول للغزو كانت أطراف التحالف تناشد العراق دبلوماسيا وبالطرق السليمة تلبية مطالب التحالف وهي الانسحاب من الكويت ورجوع حكومة الكويت الشرعية، وبمعنى آخر عودة الوضع القائم بالكويت إلى ما كان عليه قبل يوم الثاني من أغسطس. وعلى النقيض من ذلك نجد أن الأهداف العراقية كانت غير واضحة ومتقلبة ومختلطة ومتداخلة. لقد تطورت الأهداف العراقية مع تطور الأحداث. بدأ العراق أولاً، بأهداف متواضعة ثم طورها لتصبح أهدافاً إقليمية وعربية وعالمية وكونية. إن عدم تحديد الأهداف عامل مهم من عوامل الإخفاق. وكانت الأهداف العراقية النهائية غير منسجمة مع القدرات والإمكانيات العراقية. كما أن الاستراتيجية العراقية لم تكن تعاني انقساماً في الصف العربي فقط، ولكنها كانت تعاني أيضاً عدم وضوح الأهداف، وتبدلها السريع، بحيث لم يعد من الممكن تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها أو تأمينها «فقد دخل العراق الكويت دون أن يعلم، على ما يبدو، ماذا سيفعل بعد ذلك. وعندما أخفقت الخطة في أسر الأعضاء الرئيسيين في الأسرة الحاكمة، أخذ يتخبط ولا يعرف الخطوة القادمة التي ستهبط عليه» (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 :220, 247, 252).

ب - قوة الحافز لدول التحالف: عند تحديد الهدف المراد تحقيقه فإن قوة الحافز للدولة أو الدول التي تطبق استراتيجية الإكراه تحدد إلى أي مدى يمكن المضي باتباع سياسة الإكراه، أي إدراك الخصم لدوافع الدولة المكرهة يحدد مصداقية الاستراتيجية. وفي هذه الحالة فإن إدراك الخصم للقوى المحرضة للدولة المكرهة تكون على قدر كبير من الأهمية لدرجة تصل إلى أنها أكثر أهمية من الدوافع الواقعية

للدولة (الدول) المكرهة، ولا يغيب عن الذهن أنه في هذه الحالة يصعب التفريق بين الإدراك والواقع ولا يمكن فصلهما عن بعض كلية (Schelling, 1966: 74). ولقد اتضحت صورة أهداف التحالف الدولي منذ الوهلة الأولى للغزو العراقي للكويت، ولكن تحديد الأهداف ليس كافيا لجعلها تتحقق ما لم يكن هناك دافع قوي لهذه الدول ليقوم بتحفيزها على تحقيق هذه الأهداف. لقد تعددت الدوافع المحرضة لتحقيق الأهداف التي يسعى التحالف الدولي لتكون في متناول يديه ومن هذه الدوافع:

1 - إن العراق بغزوه لدولة مسالمة عضو في جميع المحافل الدولية والإقليمية لهو تحدي للارادة الدولية والسلم العالمي ومنها أهداف الأمم المتحدة[7]، والسكوت على هذا الغزو يعد بمثابة سابقة دولية يمكن أن تؤدي إلى تشجيع دول أخرى تكون أقوى للسيطرة على الأضعف منها.

2 - وعليه فإن كثيراً من الدول وخصوصاً العظمى والأكثر قوة سوف تفقد مصداقيتها Credibility باتجاه حلفائها إذا لم تتدخل لضمان أمن الدول الصغرى والأضعف حجماً وإمكانيات، وهذا ما أكده نائب الرئيس الأمريكي السابق دان كويل في خطابه أمام مجلس الشؤون العالمية، حيث يقول «. . . إن الأمريكيين يعرفون أنه إذا سمح للعدوان العراقي على الكويت بأن يستمر، وإذا ربح صدام حسين فإن جميع أصدقائنا في الشرق الأوسط سوف يكونون عرضة للخطر. . .»[8] واستطرد نائب الرئيس السابق «. . . إن الغزو العراقي للكويت لا بد أن يشكل سابقة، إما لصالح نظام عالمي أعظم، أو لصالح فوضى أعظم. . . وإذا نجح العدوان (العراقي) فمن المرجح أن يشجع نجاحه بخاصة مستبدين آخرين على أن يحذوا حذوه. . .»[9].

3 - إن النظام العراقي بسيطرته على الكويت يكون قد امتلك ما مجموعه 19٪ من الاحتياطي المؤكد للنفط العالمي وهو ما يعد تهديداً للمصالح الحيوية للدول الصناعية، وبإمكانه التمادي بالغزو أو ابتزاز المملكة العربية السعودية - والتي يبدو أنها في متناول قدراته العسكرية - كان من شأنه زيادة هذه النسبة إلى حوالي 46٪. وعليه فإن من مصلحة العالم أن يكون نفط الجزيرة العربية في متناول الدول الصناعية. وكما شبه جيمس بلاك - نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى الأمريكي - النفط الخليجي بأنه «مصلحة حيوية بأصدق معنى لهذه الكلمة التي انتشر استخدامها. . ان هذه الحرب (حرب تحرير الكويت) التي أصر الرئيس بوش على أنه لم يحاربها من أجل النفط قد خفضت سعر برميل النفط بنحو 2,70،

«دولاراً» بالمقارنة بسعره منذ عامين سابقين، إن الأسعار التي وصلت إلى ذروتها 38,30 دولاراً للبرميل الواحد بعد غزو الكويت قد انخفضت الآن (1992) إلى 10;10 دولارات»[10]. إن الأهمية الاستراتيجية للنفط الخليجي مقارنة بالنسبة إلى الاحتياطي العالمي وبالأسعار وقربه من أسواق العالم المختلفة، أعطت هذه البقعة من العالم أهمية تتزايد مع مرور الزمن مما جعل غزو العراق للكويت وتهديده لدول المنطقة المحيطة والغنية بالنفط أمراً غير مقبول دولياً، لأنها بالتالي سوف تعني خلق جو من عدم الاستقرار بالنسبة للانتاج والأسعار وبالتالي يعد تهديداً للاقتصاد العالمي برمته. وكما أكدته وزارة الدفاع الأمريكية في تقريرها للكونغرس الأمريكي عن نتائج تحرير الكويت، حيث قال: «إن التحالف أحبط خطط صدام حسين الرامية إلى السيطرة على نفط الخليج وهي الخطة التي خصص لها موارد العراق. .»[11].

4 – على أن الدافع الأساسي الذي يُعَوَّل عليه في تحقيق معظم الأهداف لو أمكن السيطرة عليه هو ما يمكن أن نطلق عليه الدافع الاستراتيجي Strategic Motivation، والذي فحواه تقليم أظافر العراق أو نزع أنيابه العسكرية التي أصبحت تشكل تهديداً للسلم الإقليمي للمنطقة ولا يتردد حكامها عن المباهاة والمبالغة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي لن يترددوا في استخدامها من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم الآنية. فكان لا بد من استخدام استراتيجية الإكراه التي تتضمن استخدام القوة في الواقع من أجل تحجيم القوات العراقية وتدمير الأهداف الاستراتيجية الحيوية «المفاعلات النووية» ومصانع وأماكن تخزين أسلحة الدمار الشامل من كيماوية وبيولوجية وقواعد اطلاق الصواريخ أرض – أرض التي لم يتردد في استخدامها ضد إيران أو شعبه في الشمال الكردي. وبمعنى آخر كان من دوافع التحالف الدولي لانتهاج استراتيجية دبلوماسية الإكراه هو الوصول إلى «تدمير قدرة العراق على شن حرب نووية أو كيماوية أو جرثومية والقضاء على قدرة العراق الهجومية وشل فعالية الجيش العراقي»[12] ، وهذا ما أكده وزير الدفاع الأمريكي في تصريح صحفي بعد تحرير الكويت بسنة كاملة حيث قال: «إن التحالف الدولي قضى على ما كانت تمثله القوة العسكرية العراقية من خطر وتهديد»[13].

5 – أما فيما يتعلق بقوة الحافز لدى معظم الدول العربية الداخلة في التحالف الدولي ومن ضمنها الدوَل الخليجية ومصر وسوريا من حرب تحرير الكويت، فلا شك أنه كانت لدى هذه الدول مخاوف حقيقية من طموحات الرئيس العراقي في زعامة الأمة العربية ومن احتمال سوء استعمال القدرات العسكرية العراقية وتوجيهها، كما أنهم كانوا جادين في معارضة غزو العراق للكويت. وقد تراوحت

مواقف الدول العربية بين تصريحات تشير إلى عدم تعاملهم مع النظام العراقي ورئيسه الحالي، إلى تصريحات تقول بترك الأمر إلى الشعب العراقي ليقرر مصيره (حسيب، 1991 :267).

ج - **عدم تناسق الدوافع لصالح التحالف**: كلما ازدادت دوافع الدولة (الدول) المكرهة قوة، فإنها تساعد على نجاح استراتيجية الإكراه بنسبة أكبر. وفي هذه الحالة نجد أن قوة الدوافع مهمة جداً ولكنها ليست حيوية. ويجب أن تظهر للعيان بأن دوافع الدولة (الدول) المكرهة أقوى وأوضح من دوافع الخصم لأن يقاوم (Goerge et al, 1971: 218-219). ومن غير المحتمل بأن دولة ما سوف تتبنى استراتيجية الإكراه ما لم يكن لديها إيمان كامل بأن دوافعها لهذا التبني أقوى وأوضح من دوافع الخصم نفسه، ولكن هذا الاعتقاد يعتمد على افتراض بأن الدولة (الدول) المكرهة لديها القدرة على التحليل والحكم على دوافع الخصم وإمكانية قياسها. وعلى هذا الأساس فإن دوافع العراق من غزوه للكويت لم تحمل أي نوع من التناسق أو التماثل Asymmetry من حيث الدوافع المحرضة لدخوله وغزوه دولة عضواً في المجتمع الدولي. ففي الثاني من أغسطس أعلن العراق بأن دخوله للكويت كان بناء على «استجابة لنداءات من الشعب الكويتي الذي أطاح بالنظام القائم. . . وتم إعلان ما أطلق عليه [الحكومة الكويتية المؤقتة الحرة] التي قامت بعزل أمير البلاد وحل المجلس الوطني وتشكيل حكومة الكويت الحرة» (المركز الاعلامي الكويتي، 15:1991). أما في اليوم الثامن من أغسطس فقد أعلن مجلس قيادة الثورة العراقي عن [وحدة اندماجية] بين العراق والكويت، وجاء هذا القرار بعد دقائق من إعلان وكالة الأنباء العراقية أن [حكومة الكويت الحرة المؤقتة] طلبت من العراق تحقيق الوحدة بين البلدين (وكالة الأنباء القطرية، 357:1991). وفي الثامن والعشرين من الشهر نفسه أعلن العراق «أن الكويت المحتلة أصبحت المحافظة رقم (19) في هيكل التقسيمات الإدارية ومركزها قضاء كاظمة» (المركز الإعلامي الكويتي، 59:1991). كان التبرير العراقي لهذه الخطوة التصعيدية بادعاء العراق بأن الكويت كانت جزءاً من العراق اقتطعها الاستعمار البريطاني، وبالعدوان والغزو أعاد الجزء إلى الكل، والفرع إلى الأصل، وغدت دولة الكويت المحافظة التاسعة عشرة من محافظاته. وفي خطوات أخرى غير متناسقة ولا تدل على التناغم المطلوب في رسم السياسات والأهداف التي يرجى تحقيقها من قبل القيادة العراقية بعد احتلالها لدولة الكويت. فقد أعلن العراق في الخامس عشر من أغسطس قبوله اتفاقية 1975 الموقعة مع إيران والتي بسببها شن حرباً لمدة ثماني سنوات على دولة جارة مسلمة، وأعلن

النظام العراقي قبوله بتوقيع اتفاقية سلام بين البلدين وبدون شروط، وكذلك قام العراق بطرح مجموعة من مشروعات الحلول (المبادرات) - وبدون أن تتضمن أي إشارة للانسحاب العراقي من الكويت - المتناقضة، لعل من أشهرها وأكثرها صيتاً تلك المبادرة التي طرحها على أن تحل كل قضايا الاحتلال بناء على «اعداد ترتيبات انسحاب وفق مبادىء واحدة لانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وانسحاب سوريا من لبنان والانسحاب بين العراق وايران. . .» (سالم، 26:1990). بالإضافة إلى كل هذا فقد أعلن العراق أكثر من مرة بأن الكويت حاولت تحطيم الاقتصاد العراقي عن طريق الاستيلاء على الآبار البترولية وبأن الكويت استولت على بضعة أمتار من الحدود العراقية، وادعاءات أخرى لا مجال هنا للرد عليها أو مناقشتها. هذه هي الدوافع العراقية لاحتلاله دولة مستقلة ذات سيادة، دوافع إذا أمكن مقارنتها بأهداف التحالف نجدها لا تستطيع الصمود أو تحدي الإرادة الدولية حيث إن التحالف أعلن عن المبادىء الأساسية التي على أساسها يمكن الوصول إلى حل شامل للقضية الكويتية، وهي كما جاءت على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الذي حدد بوضوح أهداف قوات التحالف ودوافعها:

1 - تحقيق الانسحاب الكامل وغير المشروط لجميع القوات العراقية من الكويت. 2 - استعادة حكومة الكويت الشرعية. 3 - حماية الأرواح البريئة. 4 - تعزيز أمن منطقة الخليج واستقرارها (دياب، 163:1991).

إن وضوح أهداف قوات التحالف ودوافعها، وغموض دوافع الخصم (العراق) تضعه في موقع يصعب عليه أن يقاوم الضغط الدولي الواقع عليه، ولهذا فإن التناسق والتماثل في الأهداف والدوافع كان في صالح قوات التحالف.

د - الشعور بالالحاح Sense of Urgency : الشعور بالالحاح لتحقيق الأهداف يعد أحد المبادىء المهمة لنجاح استراتيجية دبلوماسية الإكراه، حيث انه يحدد الانذار النهائي للتنفيذ. كذلك الشعور بالالحاح يعطي مصداقية للتهديدات الإكراهية. إن الشعور الالحاحي لدول التحالف تمخض عن المبادرات والمحاولات العديدة التي قامت بها الأمم المتحدة ودول أخرى، تلك المبادرات الدبلوماسية التي حملت الأمل على أن تحل المشكلة بالوسائل الدبلوماسية والتي قوبلت من العراق بالرفض تارة، وتصعيد الموقف تارة أخرى عن طريق احتجاز الرهائن الدبلوماسيين وغيرهم، والممارسات الوحشية واللاإنسانية داخل الكويت المحتلة، مما حدا بمجلس الأمن أن يستصدر قراره الذي يحمل الرقم 678 والذي يأذن بالالتجاء إلى القوة الإكراهية لحمل العراق على تنفيذ القرارات السابقة والصادرة بحق الكويت. إن القرار رقم 678

يطالب بأن «يمتثل العراق امتثالا تاما للقرار رقم 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، ويقرر في الوقت الذي يتمسك فيه بقراراته أن يمنح العراق فرصة أخيرة للقيام بذلك، كما يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت في حالة ما لم ينفذ العراق في 15 يناير 1991 أو قبله القرارات السالفة الذكر تنفيذاً كاملا، بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 660 (1990) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة، وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة» [14]. وعليه فإن التاريخ الذي ذكر في القرار السابق والذي حدد 15 يناير 1991 يعد من أهم الاشارات التي تدل على الحاح دول التحالف لوضع حد نهائي للوصول إلى حل عادل للمشكلة ولوقف المناورات التي يقوم بها النظام العراقي ووضع حد لاستخفافه بالرأي العام العالمي. وبالإضافة إلى القرار السابق فهناك عوامل أخرى ثانوية كانت تضغط على التحالف الدولي لتحقيق أهدافه بأسرع وقت ممكن. ومن هذه العوامل مثلا قرب موسم الحج وشهر رمضان ومدى قدسية هذه الأيام عند المسلمين، وقرب فصل الصيف الذي سيمثل مشكلة بالنسبة لكثير من الجنود لما يحمله من حرارة الجو والزوابع الغبارية التي سوف تؤثر بطريقة أو بأخرى على المعدات العسكرية المتطورة. وبحلول شهر يناير 1991 فإن الاستعدادات العسكرية لقوات التحالف كانت في قمة التكامل العسكري والنفسي وطول فترة الانتظار التي عانى منها كثير من العسكريين جعلتهم يصابون بالملل الأمر الذي سوف يؤثر سلباً على استعداداتهم المعنوية. وكذلك لا يفوتنا هنا أن المناخ الجوي كان في قمة اعتداله مما جعله عاملاً مساعدا في إنجاز الأعمال العسكرية المختلفة.

ويقابل الشعور بالالحاح لدى القوات المتحالفة، خطأ الحسابات على المستوى المعلوماتي أو على مستوى التقدير، حيث إن القيادة العراقية كانت تعتقد أن الحرب مع الولايات المتحدة وحلفائها لن تقع لعدة أسباب منها: تخوف قوات التحالف من أن تتكبد خسائر كبيرة في صفوف مقاتليها وذلك لن يرضى الرأي العام في تلك الدول، كما أن إطلاق سراح الرهائن الأجانب المحتجزين في بغداد في أواخر شهر ديسمبر 1990، والذي يقال إنه تم بناء على طلب من الرئيس الفرنسي ميتران من خلال توسط رئيس دولة عربية والذي وافق عليه الرئيس العراقي على أساس وعد من الرئيس ميتران بعدم الهجوم على العراق، كذلك المقابلة التي تمت مع الجنرال شوارزكوف من قبل محطة Sky news في لندن بعد انتهاء الحرب، وأجراها معه المذيع ديفيد فروست تشير إلى أن العراق لم يحشد قوات دفاعية تذكر على الحدود العراقية – السعودية، وكانت تلك الجبهة التي نفذت منها قوات التحالف هجومها الرئيسي على

الكويت والعراق (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 :232). ويؤكد هذه المعلومات ما أشار إليه الرئيس العراقي في مقابلة تلفزيونية بعد بدء الحرب الجوية مع بيتر أرنت مراسل محطة تلفزيون CNN في بغداد، حينما هاجم بعنف أولئك «المنافقين من الساسة الغربيين الذين وعدوه أنه باطلاق سراح الرهائن سيتمكن من تجنب الحرب (28 يناير CNN, 1991). هذه بعض الحقائق التي تشير بدورها إلى أن العراق لم يكن متأكداً من وقوع الحرب والذي بدوره لم يأخذ مصداقية قوات التحالف بالحسبان كما ينبغي.

هـ - دعم سياسي شعبي مناسب: سياسة الإكراه Coercive Policy لا بد من دعمها بتأييد وموافقة الرأي العام حتى تحقق نتائجها بنجاح، حتى إن هذا الدعم الشعبي يعد من العوامل المهمة للمضي بسياسة الإكراه وذلك بسبب طول المدة التي تتطلبها هذه الاستراتيجية وبالتضحيات المادية والمعنوية التي ربما تتكبدها الدولة (الدول) المكرهة ويجب أن تكون المساندة السياسية من قبل الشعب على أن تستمر طالما استراتيجية الإكراه في موضع التنفيذ لضمان النجاح وتحقيق الأهداف (Goerge et al, 1971: 216). حيث إن التأييد والدعم الشعبي لدول التحالف أخذ أشكالاً مختلفة من مؤتمرات شعبية ومسيرات تأييد واستفتاءات رأى عام علمية، وقد عقد خلال شهر أكتوبر 1990 المؤتمر الشعبي الكويتي في المنفى بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية تحت شعار «التحرير شعارنا... سبيلنا... هدفنا» للاصرار على أن تحرير الكويت هو أقل هدف يمكن تحقيقه. حيث أكد المؤتمر في بيان له «هدفنا هو تحرير الكويت، عودة الشرعية، وبناء كويت جديدة بسواعد أبنائه... حتى آخر قطرة من الدم في سبيل تحرير الكويت من براثن الغزاة...» (دياب، 1991 :115). هذا التأكيد الكويتي أتى متزامنا مع استطلاعات الرأي العام العالمية التي أيدت في معظمها استخدام الوسائل الإكراهية من أجل تحرير الكويت منذ أول نوفمبر 1990 كما يوضح الجدول رقم (1) بالنسبة المئوية.

من الاستطلاع نستطيع أن ندرك بأن التأييد الشعبي لبعض دول التحالف التي شاركت في تحرير الكويت يدعم دوله من أجل استخدام الوسائل الإكراهية لاجبار العراق على الامتثال لقرار مجلس الأمن والداعي إلى تحرير الكويت بكافة الوسائل المتاحة ومن ضمنها الوسائل الإكراهية. ومن الملاحظ بالنسبة لاستطلاعات الرأي العام خلال تلك الفترة أن النتائج اعتمدت على درجة سخونة الجو السياسي حينئذ، وبمعنى آخر أن النتائج تناسبت تناسباً طردياً مع درجات التصعيد السياسي والعسكري خلال فترة الغزو العراقي للكويت. أما في شهر ديسمبر فقد أجرى

استطلاع في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس الرأي العام الأمريكي حيث أظهرت النتائج أن 63٪ من الشعب الأمريكي يوافق على دخول بلاده في حرب ضد العراق إن لم ينسحب من الكويت. أما في بريطانيا فيؤيد 71٪ من الشعب البريطاني اللجوء إلى استخدام القوة الإكراهية في حالة رفض العراق الانسحاب. (جمال، 285:1992).

جدول رقم (1)
نتائج بعض استطلاعات الرأي العام العالمية*

السؤال	البلد	الولايات المتحدة	بريطانيا	فرنسا	المانيا	ايطاليا
اللجوء للقوة لتحرير الكويت		%86	%75	%63	%59	%84
اللجوء للقوة لتحرير الرهائن المحتجزين في العراق خلال الأزمة		%86	%82	%70	%72	%66
اللجوء للقوة لضمان استمرار النفط والمصالح.		%78	%72	%64	%60	%30

* قامت مؤسسة جالوب Gallup Organization لاستقصاء الرأي العام باستطلاع شمل بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا والولايات المتحدة في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1990، وقد تنوعت الأسئلة التي طرحت في هذا الاستفتاء. وهذه بعض الأسئلة التي تم طرحها.
Source: USIA Agency Library Reference, File no. 468, Public Opinion Online 1940-1992 Copper. Roper Center for Public Opinion Research, University of Connecticut, 1992.

ومع اقتراب 15 يناير 1991 وهو موعد المهلة التي أعطيت للعراق للانسحاب من الكويت وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الاثنتي عشرة، أظهر أحد استطلاعات الرأي العام بأن 57٪ من الأمريكيين يؤيدون الرئيس بوش في حال اتخاذه قرار الحرب ضد العراق وأن 54٪ من العينة يرون أن جميع القضايا المطروحة ضد الاحتلال العراقي للكويت في غاية الأهمية وأنهم على استعداد لجعل أبنائهم يحاربون من أجلها[15]. ومع اقتراب ساعة الحسم وافق الكونغرس الأمريكي بعد مناقشات مستفيضة على منح الرئيس الأمريكي تفويضاً باستخدام القوة ضد العراق لاجباره على تطبيق قرارات مجلس الأمن. وكان مجلس النواب قد صوت لصالح القرار بمجموع 250 صوتاً مقابل 183 صوتاً، أما مجلس الشيوخ فقد صوت لصالح القرار

كذلك بموافقة 54 صوتاً مقابل 46 صوتاً ليحصل الرئيس بوش على أكبر دعم يحتاجه لمواصلة سياسته التي تهدف إلى تحرير الكويت[16]. وفي الشهر نفسه أجري في بريطانيا استطلاع للرأي العام على عينة عشوائية مكونة من 1000 شخص تم الاتصال بها تلفونياً، وكانت نتيجته أن 56٪ من الشعب البريطاني يؤيدون أن يبدأ العمل العسكري فور انتهاء مهلة مجلس الأمن لانسحاب العراق من الكويت[17]. أما في فرنسا فكان ما نسبته 53٪ يؤيدون اشتراك فرنسا في تحرير الكويت وأن 73٪ يحملون العراق كامل مسئولية الحرب، وطالب 67٪ بالهجوم على العراق وتحرير الكويت الآن، وأيد 66٪ منهم الرئيس بوش و77٪ الرئيس ميتران[18]. وخلال العمليات العسكرية الجوية فإن 91٪ من الشعب الأمريكي يؤيدون استمرار استخدام القوة في الخليج واجبار العراق على الانسحاب من الكويت، وأن 73٪ يرون ضرورة قيام التحالف باعتقال صدام حسين أو قتله[19]. أما في الاتحاد السوفيتي سابقاً فقد أوردت نتائج الاستطلاع أنها تعكس تزايد شعبية الرئيس الامريكي جورج بوش في معالجته لأزمة الخليج حيث أعرب 77٪ عن تأييدهم لسياسته بزيادة قدرها 20٪ عن الأشهر السابقة خلال الأزمة[20]. ومع ذروة القصف الجوي لقوات التحالف لإكراه العراق على الانسحاب من الكويت أظهر استطلاع للرأي العام في بريطانيا أن 86٪ من العينة يؤيدون حكومتهم واستمرار الحرب حتى تحرير الكويت، وأن 89٪ من الشعب يساندون الحكومة البريطانية في سياستها تجاه التعامل مع قوات التحالف[21]، ويعد هذا التأييد لسياسة الحكومة البريطانية أعلى نسبة حصلت عليها حكومة المحافظين وخصوصاً أن تأييد الشعب البريطاني لادارة مارغريت تاتشر خلال حرب الفوكلاند كان أقل بكثير من هذه النسبة. بعد هذه المراجعة لبعض استطلاعات الرأي العالم العالمي. نجد أنه كان هناك تأييد شعبي ودعم لحكومات التحالف خلال معالجة مشكلة الاحتلال العراقي لدولة الكويت، ونستطيع أن نستخلص من ذلك أن التأييد العالمي أتى بناء على تهديد العراق للأمن والسلام العالمي بتحديه للارادة الدولية واستيلائه على أراضي الغير بالقوة، وبالتالي فهو تهديد لمصالح كثير من دول العالم. مما أدى إلى توحيد جميع الجهود الدولية ومن ضمنها الوسائل الإكراهية لالزام العراق على احترام السلام والمواثيق الدولية.

وعند الحديث عن الدعم الشعبي المناسب للدول المتحالفة، يقابله بالجانب الآخر (العراق) غياب المؤسسات الديمقراطية، أي خضوع صنع القرار السياسي للارادة الفردية فيه، على اعتبار أن القرارات الجماعية التي تشارك بها الارادة العامة للشعب تكون أقدر على خلق جبهة قوية لمواجهة الخصم الذي سوف يلاقي

صعوبات بالغة في اختراق هذه الارادة والتأثير فيها بالأساليب الإكراهية، وتوجد مقاومة عنيفة ضد أهدافه التي يعدها الشعب مهددة لكيانه ووجوده. أما انفراد شخص أو فئة بصنع القرار فيعني سهولة التأثير فيهم واقناعهم، فالارادة العامة قوة تفاوضية يمكن أن تستغل للمساومة بها اما لتخفيف حدة الاستراتيجية الإكراهية أو لاحباطها كلية (البكري، 1985 :24). وفي هذا الإطار، وهو غياب الديمقراطية والاستبداد بأخذ القرار وتنفيذه وتقييمه بمنأى عن الشعب (انفرداية القرار) هو الذي أدى إلى الكارثة، «هذا بالطبع ينطبق على النظام العراقي. ولو كانت هناك ديمقراطية حقيقية في العراق، لما استطاع النظام العراقي غزو الكويت. إن غياب الديمقراطية عن الوطن العربي بشكل عام، وغيابها في العراق بشكل خاص هو أحد أسباب الغزو، وإنه لو وجدت دولة مؤسسات في العراق لما كان من الممكن أن يقدم العراق على هذه المغامرة غير المحسوبة، ولما انتهت بالكارثة التي نعرفها. وما حدث في العراق يثير قضية انفراد الحكام باتخاذ القرارات. ومن الواضح أن إدارة النظام العراقي، وهي إدارة فردية، قد اعتمدت على توقعات تبين عدم معرفة النظام العراقي حقيقة الأوضاع السياسية والاجتماعية... كان صدام يدير الأزمة إدارة فردية شخصية، شخص واحد ووحيد كان يدير الأزمة من الطرف العراقي. أما في الطرف الآخر فإن الذي يدير الأزمة ليس شخصاً، إنما مؤسسات. فالنظام العراقي أخطأ لأن الشعب العراقي مسلوب الارادة، لأنه لا يقوم على مؤسسات وإنما على أفراد وحكم فردي، إن عدم وجود مؤسسات أدى إلى الكارثة التي أصبحت أعمق» (مركز دراسات الوحدة العربية، 1991 :160-220). ولعل ثورة الشعب العراقي في الجنوب في مارس 1991 والتي أعقبت تحرير الكويت، لهي دليل واضح على سخط وعدم رضا الشعب العراقي عن نظام الحكم والذي لم يتورع عن استخدام جميع الوسائل العسكرية لاجهاض تلك الثورة قبل انتشارها، والتي في الواقع لاقت قبولاً شعبياً وتأييداً في بعض المدن العراقية، وعرفت تلك الثورة بثورة مارس والتي دامت شهراً كاملاً وتم القضاء عليها باستخدام الأسلحة التقليدية والكيماوية.

أما فيما يتعلق باتجاهات الرأي العام العربية فهي بصورة عامة ضد عملية استخدام القوة لتحرير الكويت فيما عدا الجماهير العربية في الخليج والمعنية بالمشكلة بشكل أساسي، وبعض القطاعات الجماهيرية في مصر وسوريا لمشاركتهما ضمن قوات التحالف. ومع هذا نجد هنالك انشقاقاً بالرأي العام العربي بين مؤيد ومعارض لاستخدام القوة ضد العراق. ظاهرة التأييد الشعبي الواسع المدي للرئيس العراقي وخصوصاً جماهير الأردن والجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة وفي

الجزائر والمغرب وتونس والسودان واليمن وبعض قطاعات الجماهير في مصر وسوريا. ان دراسة هذا السلوك الجماهيري ستكشف ليس فقط عن توحد الجماهير مع الشعارات التي رفعها الرئيس العراقي بغض النظر عن جديته في رفعها أو عمله الحقيقي لتحقيقها، وزعمه تحدى الهيمنة الأمريكية وتحقيق الوحدة العربية وعدالة توزيع الثروة العربية واستقلال الإرادة العربية. كذلك تبني هذه الجماهير لصورة بالغة السلبية عن النظام الكويتي والمجتمع الكويتي والشعب الكويتي على وجه العموم، وفهم الرأي العام العربي لا بد أن يوضع في إطار أعم. أهم سماته سيطرة الاعلام الرسمي في غالبية النظم السياسية العربية وغياب الأصوات الأخرى المعارضة، وبالتالي انفتاح المجال واسعاً أمام الأنظمة لتزييف الوعي الجماهيري وفقاً لسياسة اعلامية تابعة لتوجهات النظم السياسية وعدم قدرة المواطن العربي العادي على معرفة الحقائق السياسية والاجتماعية والثقافية في الأقطار العربية المختلفة. لقد استطاعت اللغة المغتصبة أن تنشر الوعي الزائف أثناء الأزمة، وفعلت فعلها في تخدير الجماهير العربية زمنا (يسين، 1991:53-54). ولكن ما يهمنا هنا هو التأييد الشعبي المناسب في مصر وسوريا لمشاركتهما بقوات عسكرية ضمن قوات التحالف التي لاقت قبولاً شعبياً واسعاً.

و - توافر الخيار العسكري: إن التهديد باستخدام الخيار العسكري Military Option له درجة عالية جداً من الأهمية لإعطاء استراتيجية الإكراه المصداقية على تحقيق أهدافها بشتى الوسائل. وأهمية هذا العامل ليست بتوافر الوسائل العسكرية بقدر ما تكون عليه هذه القوات من استعداد ومقدرة على الايذاء وامتلاكها إمكانيات لتحقيق الأهداف المرسومة لها. ولكن هناك بعض الشروط الواجب توافرها في هذه القوات كإمكانية السيطرة عليها في أي وقت. والمستوى العالي في التجهيز والتدريب وقدرتها على الانسجام والتلاؤم مع الأوامر التي تصدر لها في أي وقت (Goerge et al, 1971: 225). فبعد استصدار قرار مجلس الأمن المرقم 660 وفي الثامن من أغسطس بالتحديد أعلن الرئيس الأمريكي موافقته على إرسال قوات أمريكية إلى منطقة الخليج بناء على طلب المملكة العربية السعودية ودول خليجية أخرى للمساعدة في الدفاع عن أراضيها. ومنذ ذلك الوقت بدأ الحشد العسكري لدول التحالف وأخذت تزايد القوات والمعدات العسكرية يتدفق مع تزايد التأييد الدولي ودخول دول أخرى ضمن عضوية التحالف الدولي لاجبار العراق على الامتثال التام لقرارات مجلس الأمن حتى وصل عدد تلك الدول إلى ما يقرب من 33 دولة قبلت أن تشارك بقوات عسكرية من مختلف الأسلحة القتالية (جوية - برية - وبحرية). وفي هذا السياق تعد عملية

الحشد العسكري التي قامت بها قوات التحالف واحدة من أضخم العمليات التي تمت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ كانت الطائرات المتحالفة من طراز سي 141 - وسي 5 - وسي 130، تقوم برحلات جوية على مدار الساعة لنقل القوات. في حين كانت السفن الحربية وسفن النقل المدنية تقوم بنقل الأسلحة والمعدات إلى منطقة العمليات طبقاً لخطة محكمة. واعتمدت قيادة التحالف في البداية على فرق الاقتحام الجوي وفرق التدخل السريع (فرقة 82 انزال جوي وفرقة 101 اقتحام جوي) ثم أخذ الاعتماد يتزايد على فرق الفرسان (المدرعات) وفرق المشاة الميكانيكية (الفرقة 24) ثم بدأت عملية نقل معدات الفرق المدرعة من أوروبا إلى المملكة العربية السعودية. وتكامل البناء العسكري لقوات التحالف مع وصول قوات أخرى من فرنسا وبريطانيا ومصر وسوريا وغيرها من الدول الأعضاء في التحالف. (التقرير الاستراتيجي العربي، 1990 :235-237). وقبل حلول منتصف يناير كان ميزان القوى يميل لصالح دول التحالف كما يوضح الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

التوازن العسكري لدول التحالف الدولي مقارنة بالعراق عام 1990

البيان	التحالف الدولي	العراق	ملاحظات
الأفراد	601,350	545,000	داخل الكويت وجنوب العراق.
		540,000	داخل العمق العراقي.
الدبابات	3360	4280	داخل الكويت وجنوب العراق.
		2000	داخل العمق العراقي.
طائرات	2600	550	فرت 147 طائرة عراقية إلى إيران وتم تدمير المطارات. وتحييد سلاح الجو في الأيام الأولى لاستخدام الاكراه العسكري من قبل دول التحالف.
قطع بحرية	167	60	

المصدر: International Institute for Strategic Studies (IISS), 1990, The Military Balance 1990 - 1991, London.

مع بداية الحشد العسكري للشرعية الدولية تم توفير عناصر الاستطلاع والحرب الالكترونية اللازمة لدعم أعمال مختلف صنوف الأسلحة المتحالفة حيث نشطت في إطلاق أقمار الاستطلاع والتجسس فوق منطقة الأزمة. الأمر الذي وفر لهذه القوات استطلاعاً جيداً كان له الأثر المتميز لمعرفة إمكانيات وقدرات الخصم وأسلوب نشره لأسلحته المختلفة، حيث كانت قيادة الفضاء في القوات الجوية الأمريكية قد خصصت عدداً من الأقمار الصناعية من طراز بلوك 2 وبلوك 5 التابعة لبرنامج الرصد الفضائي لجمع المعلومات العسكرية، كما تم اطلاق قمر صناعي من طراز لا كروس في ديسمبر 1990 قادر على الرصد ليلاً ونهاراً (التقرير الاستراتيجي العربي، 239:1990). بالإضافة إلى ذلك تم تركيب وتشغيل أجهزة التشويش والإعاقة المتطورة للعمل على رصد جميع الوسائل الإشارية ونظم القيادة والسيطرة والاتصالات العراقية على مختلف المستويات، وكذلك ضد أنظمة الكشف الراداري وإدارة النيران. (التقرير الاستراتيجي العربي، 245:1990). قياساً على ما سبق فإن الخيار العسكري وميزان القوى كان يميل إلى صالح قوات التحالف الدولي ومع الأخذ في الاعتبار نجاح الشرعية الدولية في تحييد الاتحاد السوفيتي والصين وخصوصاً أن تلك الدول كانت لها علاقات متميزة مع العراق الذي يعتمد بشكل رئيسي على إمدادات الأسلحة منها. وبعد تحييد تلك القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أصبحت اليد الطولى للتحالف في أن تستخدم الخيار العسكري بدون أي تحفظ أو التخوف من تدخل تلك الدول في الصراع لصالح العراق.

ز - تخوف الخصم من التصعيد غير المرغوب فيه: Unacceptable Escalation:

إن استخدام القوة من خلال استراتيجية الإكراه يجب أن يحتوي على عنصر التهديد بالتصعيد ليعطي النتيجة المطلوبة من استخدام الإكراه لكيلا يفسر على أنه عقاب بسيط. التهديد بالتصعيد يزيد من تأثير استخدام القوة والتأثير في سلوكيات الخصم مثل تحطيم مصادر قوته ومعنوياته الذاتية (George et al, 1971: 225) فمن المؤكد أن النظام العراقي لم يتخيل أن يؤدي غزوه لدولة الكويت إلى توحد العالم منذ الحرب العالمية الثانية متمثلاً في القوتين العظميين والقوى الكبري والإقليمية والقوى المحلية في معارضة وشجب هذا الغزو غير المسبوق على امتداد التاريخ البشري (شكيب، 1991 :158). أما من ناحية أخرى فإن النظام العراقي لا توجد لديه المقدرة والإمكانيات لمجاراة التصعيد من قبل التحالف الدولي. ولو أخذنا عملية حشد القوات البحرية فقط من قبل الولايات المتحدة كمثال لمجريات التصعيد لوجدنا وصول الحشد إلى القدر الذي لا تستطيع العراق مجاراته كما يوضحها الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)
تطور عملية الحشد البحري للقوات الامريكية في الخليج خلال الأزمة

التاريخ	اجمالي القطع البحرية في الخليج	عدد السفن	عدد الأفراد بالسفن وعدد أفراد مشاة الأسطول
90/8/2	27 قطعة	8	غير معروف
90/8/15	45 قطعة	30	غير معروف
90/9/15	118 قطعة	68	46 ألف فرد منها 12 ألف مشاة أسطول على السفن.
90/10/15	134 قطعة	70	56 ألف فرد منها 12 ألف مشاة أسطول على السفن.
1991/1/15	167 قطعة	90	70 ألف فرد منها 32 ألف مشاة أسطول على السفن.

المصدر: استراتيجيا، العدد 1!5، السنة التاسعة، يناير - فبراير 1992، ص 44.

ومن اللافت للنظر أن طرفي الصراع في الخليج (قوات الشرعية الدولية والعراق) قد قاما باستخدام أساليب الحرب النفسية لردع الطرف الآخر من تصعيد الأزمة واللجوء للخيار العسكري مستخدمين في ذلك الوسائل المختلفة للإعلام المعاصر والتي تشكلت نتيجة التطور الهائل لتكنولوجيا الاتصالات؛ وعليه نستطيع ملاحظة لجوء القيادة العراقية إلى التعبير عن مواقفها «بالكلمة» والتحذير من الخسائر البشرية الفادحة التي ستدفعها قوات التحالف، بينما لجأت قيادة التحالف الدولي إلى التعبير «بالصورة» عما سيحل بالآلة العسكرية العراقية نتيجة استخدام الأسلحة المتطورة والقنابل الذكية والنظام الالكتروني لادارة المعركة (شكيب، 161:1991).

إن لامتلاك قوات التحالف الدولي للخيار النووي دوراً في تحييد قدرة العراق على التصعيد. وعلى الرغم من عدم الاستخدام الفعلي لأسلحة الدمار الشامل في أزمة الخليج، إلا أنه تم التلويح باحتمال استخدامها خلال الأزمة في حالة واحدة فقط وهي تحذير النظام العراقي من استخدام الأسلحة البيولوجية والكيماوية. ويتضح هذا التحذير في الرسالة التي كتبها الرئيس الأمريكي لصدام حسين في 5 يناير 1991 والتي سلمها وزير الخارجية الأمريكي لطارق عزيز (والذي رفض استلامها) خلال اجتماعهما في جنيف. وتجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة لم تعلن صراحة في هذه الرسالة أن استخدام الأسلحة الكيماوية من جانب العراق سيترتب عليه استخدام اسلحة أكثر فتكا منها من جانب قوات التحالف، إلا أن

صياغة هذه الرسالة لم تستبعد مثل هذا الاحتمال. حيث جاء في الرسالة أن الشعب الأمريكي سيطالب بأقوى رد فعل ممكن، وأن صدام حسين وشعبه سيتحملون بالتالي أعباء هائلة (Bundy, 1991: 83-92). ولعل كلمات الرئيس الأمريكي في مؤتمر صحفي عقد في الخامس من فبراير 1991 يدلل على عدم قدرة العراق على التصعيد وخصوصاً في مجال استخدام الأسلحة ذات الدمار الشامل، حيث قال... «أن يتريث صدام حسين قبل استخدام الأسلحة الكيماوية، وأن تتوفر أمامه جميع الفرص الممكنة ليتجنب مثل هذا الاستخدام» (Bundy, 1991: 94).

ر - **وضوح الشروط للوصول إلى تسوية:** حتى مع وضوح مطالب الدولة (الدول) المكرهة، يجب أن يكون على نفس الدرجة من الأهمية الاتصال بالخصم وتبليغه بالطرق التي يجب أن يلبي عن طريقها هذه المطالب (Schelling, 1966: 74). وهذا ما ينطبق على واقع الحال لدول التحالف التي عملت من أجل تحرير الكويت حيث قام معظم أعضاء التحالف الدولي وأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بفتح قنوات الاتصال مع النظام العراقي وتبليغه رسالة ومطالب أغلبية دول العالم بأن يمتثل إلى قرارات المجتمع الدولي والمتمثلة في الانسحاب من الأراضي الكويتية والاعتراف بشرعية النظام السياسي القائم بدولة الكويت قبل الثاني من أغسطس عام 1990، وذلك للوصول إلى تسوية تلبي أهداف التحالف الدولي. وقد تم توضيح هذه الأهداف والطرق التي يمكن أن يحقق العراق بها هذه المطالب، وقد أخذت أشكالاً مختلفة على شكل بيانات مشتركة وقرارات لمجلس الأمن وبيانات منفردة ومبادرات فردية وجماعية ونداءات وخطابات اذاعية وتلفزيونية وصحفية اجتماعات بالساسة العراقيين، ورسائل شخصية وتلفزيونية وتصريحات مختلفة شبه يومية ومقابلات تلفزيونية وإذاعية وزيارات سياسية ودبلوماسية لعاصمة النظام العراقي حتى بلغت هذه المحاولات أكثر من أربعمائة (400) محاولة للوصول إلى تسوية تحقق أهداف التحالف الدولي (الدول المكرهة) ولحفظ ماء وجه النظام العراقي المكره The Coerced State. الجدول رقم (4)يوضح عدد المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي للوصول إلى تسوية سياسية لتحقيق أهداف التحالف الدولي حتى السابع عشر من يناير 1991 يوم بدء استخدام القوة الإكراهية.

أكثر من أربعمائة (400) محاولة دبلوماسية ومساع سياسية طرقت أبواب النظام العراقي بصورة مباشرة وغير مباشرة للوصول إلى تسوية سياسية، وجميع هذه المساعي كانت تطالب النظام العراقي الامتثال للإرادة الدولية لتجنب استخدام القوة الإكراهية، وكما أوضحتها رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر حين

قالت: «إنه سيتعين اللجوء إلى الخيار العسكري إذا لم ينسحب صدام حسين من الكويت بسرعة»[22]. كما قام الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش بتدعيم الرأي البريطاني بالقول: «إن المطلوب من صدام حسين أن يترك الكويت بأسرع ما يمكن وأن يتحول 180 درجة كما فعل مع إيران»[23]. كما أعلن الرئيس الأمريكي السابق عند زيارته للمملكة العربية السعودية في خطاب للجنود الأمريكيين في الظهران «أن القوات الامريكية لم تنتشر في الأراضي السعودية والخليج لكي تؤدي بعض التدريبات العسكرية... إن العراق باحتلاله للكويت خلق موقفاً عالمياً خطراً وإن القوات لن تغادر المنطقة الا بعد أن تنسحب قوات الغزو العراقي من الكويت...»[24]. ومع جميع هذه التصريحات والبيانات أخذ النظام العراقي يعاملها بعدم الجدية والمراوغة، فكان رد وزير الخارجية الفرنسي واضحاً «يجب عدم التساهل في انسحاب العراق الفعلي والتام من الكويت... إن الرئيس العراقي يخطىء إذا اعتبر أن الحوار الذي يبدأ معه هو مؤشر ضعف» (المركز الاعلامي الكويتي، 337:1990). كما قام وزير الدفاع البريطاني بإرسال الإشارات إلى بغداد يبلغها بالآثار المترتبة على امتثال العراق لمطالب الشرعية الدولية، حيث قال: «إن عدم انسحاب القوات العراقية من الكويت، يعني نشوب حرب مدمرة ستسبب آلاما كبيرة للعراق» (المركز الاعلامي الكويتي، 1991 :340). كذلك كان رد الحكومة البريطانية في بيان صريح وواضح حين قال: «أنه سوف يتم طرد العراق من الكويت باستخدام القوة بطريقة حاسمة وفعالة إذا لم ينسحب دون شروط وينفذ قرارات مجلس الأمن الدولي... إن أية جهود سلمية لحل الأزمة، ولا تأخذ في اعتبارها ضرورة انسحاب القوات العراقية وعودة الشرعية للكويت هي مضيعة للوقت. (المركز الاعلامي الكويتي، 1991 :343). وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ثانية حين قال: «إن صدام حسين سوف يضطر للانسحاب من الكويت، حتى لو أدى ذلك إلى ازاحته من السلطة.... إن واشنطن ما زالت ملتزمة بالوعد الذي قطعته على نفسها منذ الأيام الأولى للغزو... وذلك بطرد قوات الاحتلال العراقي من الكويت بدون أي تنازل أو شروط سواء سلماً أو حرباً» (USIA Agency Library Refernce, 1990). أما الرئيس المصري حسني مبارك فقد قام بتوجيه أكثر من نداء لحث العراق على تسوية الأزمة بالطرق السلمية وكما قال محذراً في أحدها... «قرار السلام بيدك (صدام حسين) أنت في المقام الأول، وسوف نكون جميعا معك في هذا القرار وتحمل تبعاته وآثاره، ودعك ممن يحرضون على مواجهة دامية، غير متكافئة بكل المقاييس... أخشى أننا نقترب من جحيم لا يرحم، ومن أيام رهيبة لا مجال فيها

جدول رقم (4)
عدد المحاولات التي قام بها المجتمع الدولي لتسوية قضية احتلال الكويت دبلوماسيا

الشهر	عدد المحاولات	شكل المحاولة
أغسطس 1990	27	بيانات مشتركة، قرارات لمجلس الأمن، مبادرة، تفاوض، خطاب تلفزيوني، بيانات منفردة، نداء، زيارة، تحذير، تصريحات، مؤتمر صحفي، اجتماع ثنائي
سبتمبر 1990	65	مبادرة، بيان مشترك، نداء، بيان منفرد، خطاب سياسي، زيارة، رسالة تلفزيونية، قرارات لمجلس الأمن، قرار حرمان، تصريحات مختلفة، رسالة خطية.
أكتوبر 1990	59	خطاب سياسي، تصريحات مختلفة، بيانات، رسائل خطية وشخصية، مبادرات، قرار لمجلس الأمن، تصريحات مختلفة، بيانات، مبادرات.
نوفمبر 1990	95	تصريحات مختلفة، بيانات، مبادرات، مقابلات تلفزيونية وصحفية وإذاعية، نداء، قرارات لمجلس الأمن، دعوة.
ديسمبر 1990	105	تصريحات مختلفة، بيانات، مؤتمرات صحفية، قرار للجمعية العمومية للأمم المتحدة، خطابات سياسية، مقابلات تلفزيونية وإذاعية وصحفية، بيانات مشتركة، دعوة، زيارات، نداءات.
يناير1-17 1991	57	نداءات، خطابات سياسية، تصريحات مختلفة، بيانات فردية ومشتركة، مبادرات، زيارات سياسية.

* المعلومات الواردة بالجدول أعلاه استقيت من عدة مصادر صحفية.

المصادر:

- المركز الإعلامي الكويتي. القاهرة. إدارة الثقافة والنشر، 1991.
- وكالة الأنباء القطرية. الدوحة. وزارة الاعلام والثقافة، 1991.
- وكالة الأنباء السعودية. الرياض. وزارة الاعلام، 1991.

لبيانات التحدي وبلاغات التصدي»[25]. وعليه فإنه من الملاحظ أن جميع البيانات والتصريحات السياسية والدبلوماسية كانت تحدد شروط التسوية وتتضمن في الوقت نفسه التهديد باستخدام العنف العسكري لتحقيق أهداف الشرعية الدولية، وكما أوضحها الأمين العام للأمم المتحدة حين قال: «إن استخدام القوة لاخراج القوات

العراقية سيكون مشروعاً إذا أخفقت المساعي» (وكالة الأنباء القطرية، 223:1991). كذلك قام وزير الخارجية البريطاني دوغلاس هيرد بتأكيد هذه النقطة حيث قال «إنه لا ينبغي التقليل من حتمية استخدام القوة ضد العراق لإجباره على سحب قواته من الكويت» (المركز الاعلامي الكويتي، 377:1991). أما قائد الأسطول الأمريكي السابع فقد قال: «إن أكبر قوة بحرية أمريكية للانزال البرمائي أنهت استعداداتها وهي في طريقها للخليج... إننا قادمون وإن القوات الدولية على أتم استعداد للهجوم في حالة إخفاق المساعي لحل الأزمة سلمياً»[26]. وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قام باستخدام سياسة العصا والجزرة حين أوضح أن القيادة العراقية تواجه خيارين: «الأول: هو الالتزام الكامل بقرارات مجلس الأمن الدولي، وفي هذه الحالة سوف أعطيهم الضمانات بعدم استخدام القوة ضدهم، أما إذا رفض العراق ذلك فإننا (التحالف) سنستخدم القوة ضدهم لاخراجهم من الكويت»[27]. ومع استمرار الرفض والتعنت العراقي لتلبية مطالب التحالف الدولي وعند اقتراب المهلة التي أعطيت إليه من قبل مجلس الأمن بالانتهاء، فإن المساعي السلمية استمرت إلى ما قبل انتهاء المهلة بيوم واحد عندما وجه مجلس الأمن الدولي نداء عاجلاً وخاصاً إلى العراق يقول فيه: «في يوم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمن لانسحاب العراق طبقا للقرار 678، فإن دول المجلس تدعو العراق إلى إبداء التعقل والمسئولية والقيام بالخطوة الوحيدة واللازمة وهي الانسحاب غير المشروط من الكويت على أساس قرارات مجلس الأمن والالتزام الكامل بالقرارات. وإذا فعل صدام ذلك، فإنه سيتمكن من تفادي الحرب، وأن لمجلس الأمن الذي يمثل كل المجتمع الدولي بحث الرئيس صدام على أن ينفذ ذلك لصالح بلده والعالم أجمع»[28]. وأتت كلمة رئيس الوزراء الفرنسي ميشيل روكار معبرة عن وجهة نظر التحالف الدولي في اليوم التالي لانتهاء المهلة المعطاه للعراق للامتثال للمطالب الدولية حين قال «حان للأسف الشديد وقت استخدام القوة في مواجهة العراق لاعادة الحق، بعد أن قمنا بكل شيء لتجنب الحرب» (المركز الاعلامي الكويتي، 1991 :408).

الاستخدام الفعلي للقوة: ومع ابتداء توجيه ضربات جوية لأهداف منتقاة للتأثير على العراق للامتثال للمطالب السابقة فإن قنوات الاتصال معه لم تنقطع بل استمرت حتى يوم تحرير دولة الكويت في السادس والعشرين من فبراير 1991. ومع توالي الضربات الإكراهية وأحكام الحصار الاقتصادي والإعلامي والسياسي منذ الثاني من أغسطس عام 1990 (سياسياً)، والسابع عشر من فبراير 1991 (عسكريا)، بدأت بوادر الاستراتيجية الإكراهية بالعمل باستخدام الوسائل العسكرية بالإضافة إلى

الوسائل الإكراهية الأخرى. ففي بغداد «كانت أول الإشارات عن بدء الانسحاب غير المعلن، قد أعطيت يوم 1991/2/23، حيث بدأت القطاعات العسكرية تتدفق تجاه الشمال» (البزاز، 1992 :399). هذا للتدليل على إحساس النظام العراقي بعدم قدرته على مواجهة التحالف الدولي ولا على تحمل الوسائل الإكراهية التي وجهت ضده. وفي الخامس والعشرين من فبراير 1991 أعلن العراق قراراً بالانسحاب ورفض من قبل قوات التحالف وطلبت أن يذاع القرار بوساطة رئيس النظام العراقي نفسه، وقد أذاعه يوم 1991/2/26 وتضمن «أن القوات العراقية ستواصل انسحابها من الكويت، وأن الكويت لا تعدّ من يوم 1991/2/24 جزءاً من العراق» (وكالة الأنباء القطرية، 1991 :510-511). ولعدم تضمين ذلك القرار بعض أهداف الشرعية الدولية الأخرى، فلم يؤخذ به، بل طلب من العراق إدخال نقاط أخرى لتتلاءم مع قرارات مجلس الامن السابقة والصادرة بحق الكويت والشرعية الدولية. وعليه فقد رضخ العراق ثانية ليعلن للعالم يوم 1991/2/27 على لسان رئيس النظام العراقي بالاضافة إلى النقاط السابقة الموافقة على قرارات الأمم المتحدة الخاصة بدفع تعويضات للكويت، والتخلي عن فكرة أن الكويت جزء من الاراضي العراقية، وإطلاق سراح أسرى الحرب فور إعلان إيقاف إطلاق النار» (فودة، 107:1991). بعد هذا الاعلان فإن العراق أبدى بعض المرونة والاستعداد للامتثال للإرادة الدولية. وعليه أصدرت قوات التحالف الدولي على لسان الرئيس الامريكي جورج بوش أمراً بإيقاف إطلاق النيران في منتصف ليلة 1991/2/28 وأعلن شروط التحالف السياسية والعسكرية لايقاف اطلاق النيران بصفة رسمية وهي:

- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسين فورا.
- أن يبلغ العراق السلطات الكويتية بمواقع جميع الالغام البرية والبحرية وطبيعتها.
- امتثال العراق لجميع القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الامن (الاثنى عشر قرارا).
- نبذ قرار العراق في أغسطس ضم الكويت.
- أن يقبل العراق من حيث المبدأ دفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي نتجت عن عدوانه.

وختاما لهذه الشروط قد أعلن الرئيس الأمريكي أن التحالف يدعو الحكومة العراقية إلى تحديد قادة عسكريين عراقيين خلال 48 ساعة للقاء مع نظرائهم من التحالف في مكان بمسرح العمليات لترتيب الجوانب العسكرية لوقف اطلاق النار، (دياب، 1991 :298 - 300) وهكذا فقد تم إصدار القرار رقم 686 في الثاني من مارس

1991 لمجلس الامن والذي تضمن شروط التحالف لوقف اطلاق النار وموافقة العراق بدون أي شروط، وقام الجانب العراقي بالموافقة على جميع الشروط السياسية منها «حيث حضر وزير خارجيتها إلى مقر الامم المتحدة»، والجوانب العسكرية عن طريق إيفاد اثنين من القادة العسكريين العراقيين والاجتماع مع قادة التحالف وهما الجنرال نورمان شوارزكوف والفريق خالد بن سلطان في منطقة سفوان العراقية في صباح الثالث من مارس 1991. وجرى تثبيت أماكن تبادل الاسرى وتحديد طريقة التعامل مع مشكلة المفقودين ومناقشة الخرائط الدالة على أماكن زرع الألغام. وكشف الجانب العراقي عن عدم وجود أي مخزون كيماوي أو بيولوجي أو نووي في الكويت (البزاز، 417:1992). وبهذا وقع العراق على الاستسلام الإكراهي وتم تحقيق بعض أهداف التحالف ولعل من أهمها هو تحرير الكويت واسترجاع الشرعية الكويتية السلطة وإخراج القوات العراقية من الكويت.

الخلاصة

لقد نجح التحالف الدولي في تحقيق أهم أهدافه من خلال استخدام استراتيجية دبلوماسية الإكراه ووسائلها المختلفة من اقتصادية وسياسية ودعائية وعسكرية، وهو ما تبلور في قرار مجلس الامن 686في الثاني من مارس والقرار 687 والصادر في الثالث من أبريل 1991، والبيان السابق على ذلك والصادر عن القيادة العراقية في السادس والعشرين من فبراير 1991 والذي تضمن موافقتها على شروط التحالف الدولي جميعها بدون أي شرط أو قيد. ووصولا لهذه النتائج كان هنالك عوامل عدة ساعدت على إنجاح استراتيجية الإكراه هذه. العامل الأول وهو تصديق الخصم لقدرة وإرادة الدول المكرهةCoercing States على تنفيذ تهديدها ان أصر الخصم (العراق) على موقفه ولم يلب مطالبها. والتصديق أو عدمه يعتمد على مدى حسابات الدولة الموجه إليها الإكراه لقوة الدول الممارسة له، ومدى استعداد الأخيرة للمجازفة في وضع التهديد موضع التنفيذ. وهذا ما ينطبق على العراق وإن كانت أغلب حساباته خاطئة، ولم يع مصداقية دول التحالف في الاستمرار باستراتيجية الإكراه إلا بعد فوات الأوان. والعامل الثاني هو القدرة على حث الخصم أو اجباره Compellence على تحقيق شيء ما أو اتخاذ موقف تراه الدول الممارسة للإكراه ويتفق مع مصالحها على الرغم من الموقف العدائي للخصم، ويتمثل هنا بموافقة العراق على جميع شروط التحالف الدولي ومجلس الأمن. كذلك من العوامل التي ساعدت على انجاح دبلوماسية الإكراه لدول الشرعية الدولية هو قدرتها على الجمع ما بين

عنصري النزاع Conflict والتعاون Cooperation، حيث حددت أهدافها منذ البداية وهو انسحاب القوات العراقية من الكويت ورجوع الشرعية السياسية الكويتية وهو مجال النزاع فيما بين دول التحالف والعراق. وعلى نفس الدرجة فتحت معها قنوات الاتصال السياسي والدبلوماسي على أمل التعاون ما بين الخصمين وإيجاد حل دبلوماسي تعاوني بين جميع الأطراف. ومن العوامل المهمة التي ساعدت على إنجاح دبلوماسية الشرعية الدولية الإكراهية هو غياب المؤسسات الديمقراطية في الدولة الموجه إليها هذا النوع من الاستراتيجات، أي خضوع القرار السياسي في العراق للإرادة الفردية فيها والمتمثلة بشخص الرئيس العراقي.

وعليه فقد حققت استراتيجية الإكراه النجاح تجاه العراق حيث تم تحرير دولة الكويت العضو في المجتمع الدولي وارجاع السيادة المتمثلة في نظام الحكم في الكويت وترسيم الحدود البرية وتدمير القوة العسكرية العراقية - ولو جزئياً - وإطلاق سراح بعض الأسرى وتحجيم النظام العراقي سياسياً ودبلوماسياً، وإجبار العراق على قبول جميع قرارات مجلس الامن والزام العراق بأن يسمح للأمم المتحدة بتدمير أسلحة الدمار الشامل وان لم تنته بعد. ولكن يبقى هنالك بعض الأهداف التي لم تتحقق بعد والتي تسمى أهدافاً متوسطة أو بعيدة الأمد وهي التخلص من النظام السياسي القائم في العراق واحلال نظام أكثر ديمقراطية وشعبية محله، إطلاق جميع الاسرى الذين ما زالوا بسجون النظام العراقي وتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل التي بحوزته ودفع تعويضات عن الخسائر والأضرار التي لحقت بجميع الدول من جراء عدوانه وغزوه دولة مستقلة ذات سيادة والاعتراف بجرائمه بحق الشعب الكويتي وشعوب العالم الأخرى التي تأثرت من جراء احتلاله لدولة الكويت.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: لماذا لم تتحقق هذه الأهداف؟. بالنسبة للهدف الأول وهو التخلص من النظام الحاكم في العراق، فقد كانت وجهة نظر التحالف هي أن يثور الشعب العراقي على نظامه السياسي ويقوم بالإطاحة به وأن يستبدل به نظاماً أكثر ديمقراطية على أساس الحق في تقرير المصير واختيار ما يراه مناسبا له. ولقد سنحت تلك الفرصة للشعب العراقي عن أن يعبر عن رأيه بالنظام السياسي القائم وقام بما يسمى ثورة مارس 1991 بعد تحرير الكويت، وأخفقت تلك المحاولة لأسباب ذكرت سابقا في هذه الورقة. أما الأهداف الأخرى التي لم تتحقق بعد فقد نجحت دول التحالف باستصدار قرار مجلس الأمن رقم 687 في الثالث من أبريل 1991 والذي تضمن جميع الأهداف سالفة الذكر، على أن تنفيذ جميع بنود ذلك القرار بالطرق الدبلوماسية وتحت رعاية مجلس الأمن والذي لا يزال يتابع تحقيق تلك

الأهداف. ومع هذا تبقى دبلوماسية الإكراه قائمة باتجاه العراق حتى تتحقق جميع الأهداف سالفة الذكر والتي أقرت من قبل مجلس الأمن في جميع قراراته الصادرة ضد العراق. وما زالت هذه الاستراتيجية في الوضع العملي حيث الحصار الاقتصادي قائم والتهديد باستخدام القوة قائم كلما تعنت أو حاول النظام العراق التملص من التزاماته الدولية.

الهوامش

(1) مجلس الأمن الدولي نصوص قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت: القرار رقم 660، نيويورك، إدارة شئون الإعلام، الأمم المتحدة، 2أغسطس 1990، ص 9.

(2) عن طبيعة ووظيفة الاتصال في دبلوماسية الإكراه فالمقصود هو:
Such communicaion or sending messages between the states involved in coercive diplomacy may be in forms of signals and indices. As Jervis Wrote that "Signals are statements or actions the meaning of which are established by tacit or explicit understandings among the actors. As all actors know signals are issued mainly to influence the receiver's image of the sender. Indices are statements or action that carry some inherent evidence that the image projected is correct because they are belived to be inextricably Linked to the actor's capablities or intentions". See, Robert Jervis, The Logic of Images in International Relations, Princeton University Press, 1970, pp. 18-40.

(3) Tass, Moscow, 2 August 1991.

(4) مجلس الأمن الدولي، القرار 660، مصدر سبق ذكره.

(5) المصدر السابق، القرار رقم 661-6 أغسطس 1990.

(6) المصدر السابق القرار رقم 662-8 أغسطس 1990، ص 10.

(7) الوطن، الكويت، العدد 173/5727، 18 يناير 1992، ص 10.

(8) Los Angeles Times, 9 January 1991.

(9) المصدر السابق.

(10) The Washington Post, 23 January 1991.

(11) نشرت ترجمة لهذا التقرير في جريدة الوطن، الكويت ، 11 أبريل 1992، ص. 13.

(12) تقرير البتاغون عن حرب تحرير الكويت، صوت الكويت، لندن، 6 مايو 1992.

(13) الوطن، الكويت، العدد 11,255/5809 أبريل 1992.

(14) مجلس الأمن الدولي، القرار رقم 678، مصدر سبق ذكره، ص 17-18.

(15) U.S.A. Today, 4 January 1991.

(16) The Washigton Post, 13 January 1991.

(17) أجرت الاستطلاع مؤسسة هارسي البريطانية لحساب محطة التلفزيون المستقلة I.T.N. المصدر: الأنباء الكويتية، القاهرة، 13 يناير 1991.

(18) الأنباء الكويتية، القاهرة، 22 يناير 1991.

(19) Wall Street Journal, New York, 21 January 1991.

(20) Tass, Moscow, 22 January 1991.

(21) Sunday Times, London, 3 February 1990.

(22) The Times, London, 19 November 1990.
(23) The Washington Post, 19 November 1990.
(24) الشرق الأوسط، لندن، 22 نوفمبر 1990.
(25) الأهرام، القاهرة، 1 يناير 1990.
(26) U.S.A. Today, 1 January 1991.
(27) The Washington Post, 7 January 1991.
(28) Los Angeles Times, 16 January 1991.

المصادر العربية

سعد البزاز

1992 حرب تلد أخرى: التاريخ السري لحرب الخليج، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

عدنان البكري

1985 الوجه الإكراهي للدبلوماسية: تجربة إسرائيل في مواجهة العرب، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الهيئة العامة للاستعلامات

1991 «قرارات مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقد بالقاهرة في 10 من أغسطس 1990»القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

المركز الاعلامي الكويتي

1991 «جريمة غزو العراق للكويت: أحداث ووثائق من يوم الغزو وحتى التحرير»، القاهرة: إدارة الثقافة والنشر.

محمد عبدالهادي جمال

1992 الكويت وأيام الاحتلال، الكويت: مطابع الخط.

خير الدين حسيب

1991 تعليق: تقويم أهداف الأزمة في : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وفائي دياب

1991 وثائق الاحتلال وحقائق التحرير، لندن: المؤسسة العربية الأوروبية للصحافة والنشر.

أحمد رائف

1991 على حافة الكارثة: أوراق أزمة الخليج السرية، القاهرة: الأهرام للاعلام العربي.

علاء سالم
1990 «السلوك العراقي وعمليات التصعيد»، السياسة الدولية، 102، أكتوبر: 27.
ابراهيم شكيب
1991 «الآفاق الاستراتيجية لزلزال الخليج»، مجلة العلوم الاجتماعية، 19 (خريف - شتاء): 13-168.
محمد رضا فوده
1991 الأمن القومي للخليج العربي، باريس: الصلاح للدراسات السياسية.
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
1991 «التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1990»، القاهرة: الأهرام.
مركز دراسات الوحدة العربية
1991 إدارة الأزمة في : أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
السيد يسين
1991 التحليل الثقافي لأزمة الخليج في: أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المصادر الأجنبية

Bundy, M
1991 "Nuclear Weapons and the Gulf" Foreign Affairs, Fall, pp. 83 - 94.
Graig, G. & George, A.
1983 Force and Statecraft: Diplomatic Problems of our Time Oxford, Oxford University Press.
George, A. & Smoke, R.
1974 Deterrence in American Foreign Policy Theory and Practice, NewYork, Columbia.
George, A., Hall, D. & Simons, W.
1971 The Limits of Coercive Diplomacy, Boston, Little Brown and Company.
Lauren, P. G.
1972 "Ultimata and Coercive Diplomacy" International Studies Quarterly, No. 16, June.
Mandel, R.
1986 "The Effectiveness of Gunboat Diplomacy" International Studies Quarterly, no. 30, March.
Mitchell, C. R.
1981 The Structure of International Conflict, NewYork, St. Martin's Press.

Schelling, T.C
1966 Arms and Influence, New Haven, Connecticut, Yale University Press.
Spanir, J.
1972 Games Nations Play, NewYork, Praeger Publishers.
Thies, W. J.
1980 When Governments Collide, Berkely, California, University of California Press.

استلام البحث ابريل 1993
اجازة البحث فبراير 1994

في مجلدات

مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توفر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة، يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو الكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي :

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : 27780 صفاة - الكويت 13055
فاكس : 2549421
أو الاتصال تلفونياً لتامينها على الهاتفين التاليين:
2549421 - 2549387

ثمن المجلد للمؤسسات : خمسة عشر ديناراً كويتياً أو ما يعادلها

ثمن المجلد للأفـــراد : خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها

ثمن المجلد للطـــلاب : ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها

COERCIVE STRATEGY: THE LIBERATION OF KUWAIT

MURDHI A. Al-khaledi

I raq's invasion of Kuwait must count as one of the major international crises to have emerged since the end of World War II in the second of August 1990, therefore, the region has witnessed an escalating pattern of coercion, aggression and occupation by Iraq, aimed against the independent State of Kuwait .

This event have had adevastating effect on the stability of the region and the world as a whole, as well as on the econominc, political, military and the like developments of the Gulf States. Accompanying this event, there was an upsurge in diplomatic and military activities led by the United States and the Gulf States with the support of the most of the international community. In response to these developments, U.S.A. and a some of 33 countries were providing assistance in one form or another, they forms the so called "the coalition forces (states)" . The coalition implemented a strategy of coercion designed to deal with the occupation and the threat to its ineresrs . This paper will examine coalition policy with regard to liberate Kuwait in the context of theories of coercive diplomacy. Moreover, the aim of this study is to inverstigate the nature of this coercive policy exercised by the coalition States against the Iragi occupation of Kuwait .